

دورالمقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة

The Role of Entrepreneurship in Achieving Sustainable Development

مراتي عمار¹¹جامعة محمد بوضياف المسيلة، ammar.merati@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/25

تاريخ الاستلام: 2026/03/31

ملخص: تعتبر المقاولاتية قطاع حاسم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، حيث تسهم في خلق فرص عمل وتحفيز النشاط التجاري وكذا تعزيز الاستهلاك المحلي وتوزيع الدخل، بالإضافة إلى تشجيع الممارسات البيئية المسؤولة من خلال الموازنة بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، هذا التكامل بين المقاولاتية والتنمية المستدامة يضمن تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الحياة. وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية ودور المقاولاتية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد خلصت الدراسة إلى أن المقاولاتية بمختلف أبعادها تساهم بشكل مباشر وإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أبعادها.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، التنمية المستدامة، الاندماج الاقتصادي، الممارسات البيئية.

تصنيفات JEL: O1، R11، L26

Abstract:

Entrepreneurship plays a crucial role in promoting sustainable development by nurturing economic and social integration. It creates employment, stimulates business activity, encourages local spending and equitable income distribution, and supports responsible environmental management by aligning economic growth with ecological conservation. Combining entrepreneurship with sustainable development enhances the quality of life for current generations while protecting the well-being of future ones. This study highlights the importance and impact of entrepreneurship in realising the economic, social, and cultural pillars of sustainable development. The findings show that entrepreneurship, in its various forms, makes a direct and positive contribution to all aspects of sustainable development.

Keywords: Entrepreneurship ;sustainable development; Economic Integration; Environmental practices.

JEL Classification Codes: O1, R11, L26

المؤلف المرسل: مراتي عمار، الإيميل: ammar.merati@univ-msila.dz

1. مقدمة:

في ظل التحديات الراهنة يشهد العالم تحولاً متزايداً نحو الاهتمام بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة، تبرز المقاولاتية كروية جديدة دافعة لعمليات الاستدامة، إذ تعتمد على مجموعة من الممارسات والمبادئ من أجل تمكين المجتمعات حيث لا تقتصر على الأرباح المالية فقط بل تسعى لبناء قدرات محلية من خلال خلق فرص العمل وتعزيز الاستهلاك المحلي وتعزيز العدالة الاجتماعية، العمل على تشجيع الابتكار حيث أن المشاريع المقاولاتية لا تكتفي بتوفير الحلول الاقتصادية فقط بل تضمن مساهمة هذه الحلول في الاستدامة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثير البيئي لهذه المشاريع.

مما سبق سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم المقاولاتية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

- هل التنمية المستدامة تركز على الجانب البيئي فقط

- ما هو دور المقاولاتية في تعزيز التماسك الاجتماعي

أهداف البحث:

- التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة.

- معرفة علاقة المقاولاتية بالتنمية المستدامة.

- توضيح الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

من أجل إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الإحاطة بمختلف عناصر الدراسة، وذلك لمناسبتها للدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات من مختلف الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وعرضها وتحليلها وفق الأسلوب المناسب.

عناصر البحث:

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

❖ مفاهيم أساسية تتعلق بالمقاولاتية

❖ مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة

❖ مساهمة المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة

2. مفاهيم أساسية تتعلق بالمقاولاتية:

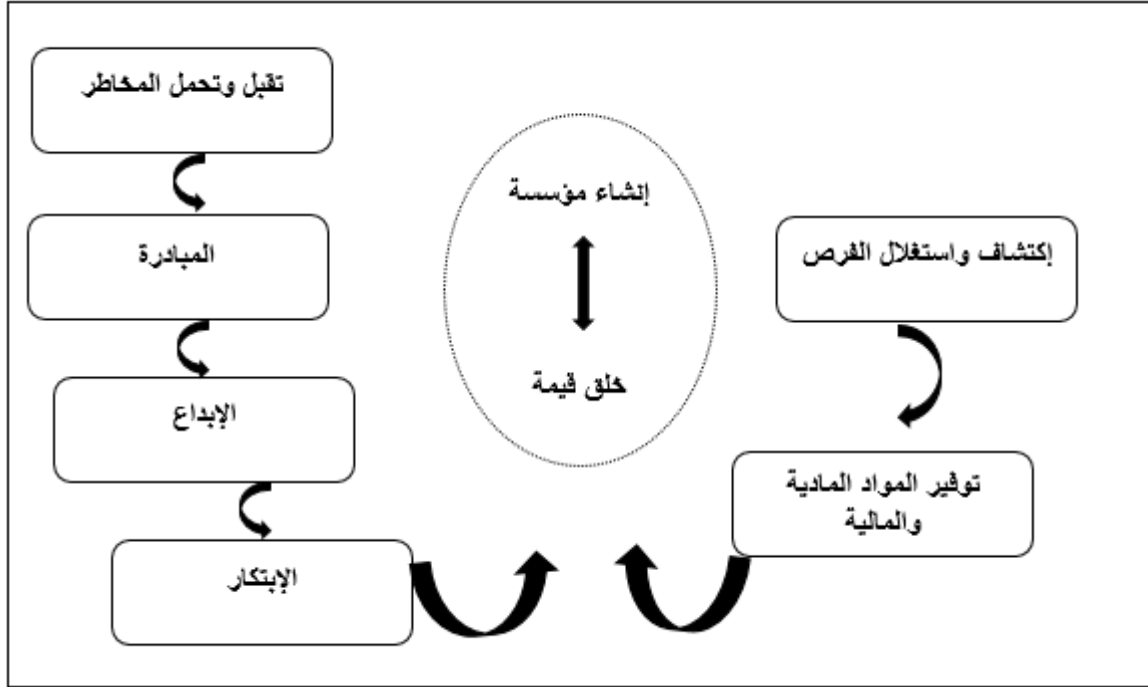
1.2 مفهوم المقاولاتية :

تعتبر المقاولاتية أحد المجالات الأكثر انتشاراً في الوقت الراهن، حيث زاد الاهتمام بها من الخبراء والدول والمؤسسات، حيث قامت العديد من الدول بإنشاء مدارس ومراكز للبحث والدراسة في مجال المقاولاتية، وهناك عدة تعاريف أعطيت للمقاولاتية أو كما يسميها البعض ريادة الأعمال وهي تختلف باختلاف الباحثين أو الهيئات ونصرتهم للمفهوم، حيث هناك من عرفها على أنها " الطريقة التي يتم فيها اكتشاف واستغلال الفرص، خلق السلع والخدمات المستقبلية" (بوقرة و مرمي، 2025، صفحة 230).

وقد عرفها Shane and Venkatarman على أنها " عملية اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص التي تسمح بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة، أو عمليات إنتاجية، أو استراتيجيات أو أشكال تنظيمية أو أسواق جديدة للمنتجات، أو مدخلات لم تكن موجودة" (الرحماني، 2022، صفحة 2).

في حين قدم Alain Fayol تعريف أكثر شمولاً معتبرا المقاولاتية " حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد وتواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"(ساحلي ل.، 2023، صفحة 151).

الشكل 01: مفهوم المقاولاتية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

استنادا إلى ما سبق أمكننا تعريف المقاولاتية على أنها تأسيس كيان جديد ذو قيمة أو تطوير كيان قائم من خلال التركيز على الفرص واستغلالها عبر تخصيص الموارد الضرورية، مع ضرورة تبني المبادرة والإبداع والابتكار والقدرة على تحمل المخاطرة بهدف خلق قيمة مضافة من خلال توفير المنتجات والخدمات وتحقيق العائد المالي رغم المخاطرة.

2.2 خصائص المقاولاتية وأهميتها:

1.2.2 خصائص المقاولاتية:

تتمتع المقاولات بأهمية كبيرة في الأداء الاقتصادي ومن المفيد تحديد العلاقة الفارقة بينها وبين الأعمال الصغيرة إذ إن كل منهما يخدم أدوار اقتصادية مختلفة ويوفر فرصا متنوعة، وبشكل عام توجد عدة سمات تشكّل الفارق بين المقاولات والأعمال الصغيرة (الرحماني، 2022، صفحة 5):

- الإبداع: يعتمد نجاح المقاولات على الإبداع في منتجات أو طرق جديدة في تقديم الخدمة، أو التسويق أو التوزيع بينما تركز المشاريع الصغيرة على تأسيس المنتج وتقديمه بأساليب معروفة دون أن تسعى نحو العالمية.
- إمكانية النمو: تمتلك المقاولاتية قدرة أكبر على النمو مقارنة بالأعمال الصغيرة، حيث تركز أيضا على الإبداع بينما تكون المشاريع الصغيرة عادة محدودة في إمكانات النمو محليا.

- الأهداف الإستراتيجية: تسعى المشاريع المقاولاتية غالبا إلى أهداف أوسع من الأعمال الصغيرة، إذ ترتبط بالنمو وتطوير السوق والحصة السوقية والمركز السوقي في حين تكون أهداف المشاريع الصغيرة عادة مرتبطة بالمبيعات أو أهداف مالية.
- ارتفاع نسبة المخاطرة كونها تقدم الجديد وما يصاحبه من أخطار في حال نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة أو عدم تقبلها في السوق.
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل تطبيق الأفكار المبتكرة والجديدة والتي يتم التخطيط لها مسبقا.
- انخفاض رأس المال المخصص للاستثمار حيث لا تحتاج المقاولاتية في الغالب لتمويل كبير مقارنة بالمشاريع الكبيرة.
- صغر حجمها وقلة التخصص في العمل ما يساهم في تحقيق مرونة أكبر وتكيف مع الظروف الاقتصادية المحلية، وربما الدولية في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي ، بإضافة إلا أن صغر فرق العمل يساعد في زرع روح الفريق وتقليل تكلفة العمل نسبيا.

2.2.2 أهمية المقاولاتية:

تبرز أهمية المقاولاتية من الدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق الأدوار الاقتصادية ليمتد أثرها إلى الجوانب البيئية والاجتماعية كما يلي:

❖ على المستوى الاقتصادي:

على المستوى الاقتصادي تكمن أهمية المقاولاتية في عدة جوانب (زيرق، 2018، صفحة 8):

- إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي عبر خلق مؤسسات جديدة تستند إلى أفكار إبداعية تلبي احتياجات السوق.
- تساهم في الحفاظ على التنافس في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تفرضه المؤسسات الكبيرة، بفضل تركيزها على الابتكار الذي يلبي احتياجات وأذواق الأفراد.
- تساهم في نمو الاقتصاد حيث أصبحت تلعب دورا محوريا في تقدم الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مهمة بفضل مرونتها وقدرتها على الاستجابة للتغيرات السريعة وهو ما قد تعجز كبرى المؤسسات عنه.
- تساهم في نقل التكنولوجيا والتي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني
- زيادة الإنتاجية وتحقيق أرباح تشكل حافز للمقاولين من أجل تقديم مشاريع جيدة للسوق.

❖ على المستوى الاجتماعي:

لا تتوقف أهمية المقاولاتية عند دورها الاقتصادي فحسب بل تتعداه للجانب الاجتماعي حيث تساهم في تحقيق تنمية شاملة، حيث أن هدفها هو نشر التنمية في مختلف أنحاء البلاد وهذا يمنحها القدرة على التأثير في سلوك الأفراد أو تغيير عاداتهم، واستثمار أوقاتهم التي قد تذهب سدى وتوضح الأهمية الاجتماعية للمقاولاتية من خلال (بوحجر و العكازي، 2023، صفحة 114):

- دعم المشاركة الوطنية في التنمية: حيث تعد المقاولاتية وسيلة لتعزيز المشاركة الوطنية عبر الاعتماد على رأس المال المحلي ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، وعليه فإنها تعذب من بين الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة الأفراد في هذا المسار وتساهم في إعداد وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.
- التخفيف من المشاكل الاجتماعية: إذ توفر المقاولاتية فرص عمل سواء لأصحابها أو لغيرهم، مما يساعد على الحد من البطالة وتوفير سلعاً وخدمات للفئات الأكثر حرماناً وبأسعار مقبولة، وبالتالي تعزز روح التعاون والتضامن بين أفراد

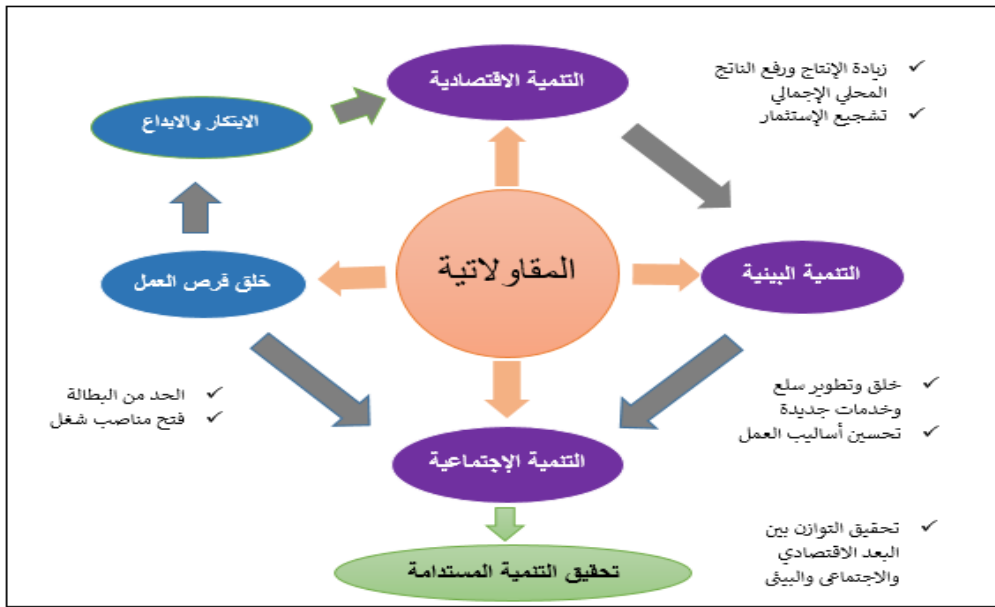
المجتمع، فالمقاولاتية تستطيع معالجة مشاكل مثل البطالة والتهميش من خلال توفير فرص عمل تحقق الاستقرار النفسي والمادي، كما أنها تساهم في تحسين المستوى المعيشي من خلال دورها في زيادة متوسط الدخل الفردي

- التخفيف من حدة النزوح الريفي نحو المدن وذلك من خلال توفيرها للسلع والخدمات ومتطلبات الحياة التي يحتاجها الأفراد.

❖ على المستوى البيئي:

يرتبط مفهوم المقاولاتية بالبعد البيئي من خلال مفهوم التنمية المستدامة، الذي يركز على حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمقبلة حيث يختار أصحاب هذه المؤسسات مشاريع تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي مثل المقاولات المستدامة التي تشمل البناء الأخضر، التنقل البيئي، الكيمياء الخضراء وإعادة التدوير، هذه المشاريع تتطلب الإبداع والابتكار مع ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية مما يساهم في تقليل المشكلات الاقتصادية ويربطها بالمشكلات الاجتماعية والبيئية (زيرق، 2018، صفحة 9):

الشكل 02: أهمية المقاولاتية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

وهكذا فإن المقاولاتية تحظى بأهمية كبيرة وتلعب أدوارا محورية في الاقتصاد والمجتمع مما جعلها محورا للعديد من الدول التي تبنتها لخلق مشاريع ذات جوانب إيجابية.

3. التنمية المستدامة:

1.3 مفهوم التنمية المستدامة:

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين وهما: "التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، ففي عام 1986 أشارت رئيسة وزراء النرويج آنذاك (غرو هارلم برونتلاند Brundtland Gro Harlem) في محاضرة لها إلى أن للتنمية المستدامة أبعادا متعددة تتطلب أولا مكافحة الفقر، وثانيا الحفاظ على قاعدة الموارد وتحسينها، وثالثا توسيع مفهوم التنمية ليشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية، وتتطلب رابعا تضمين الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار على كافة المستويات" (دعير، 2021، صفحة 10).

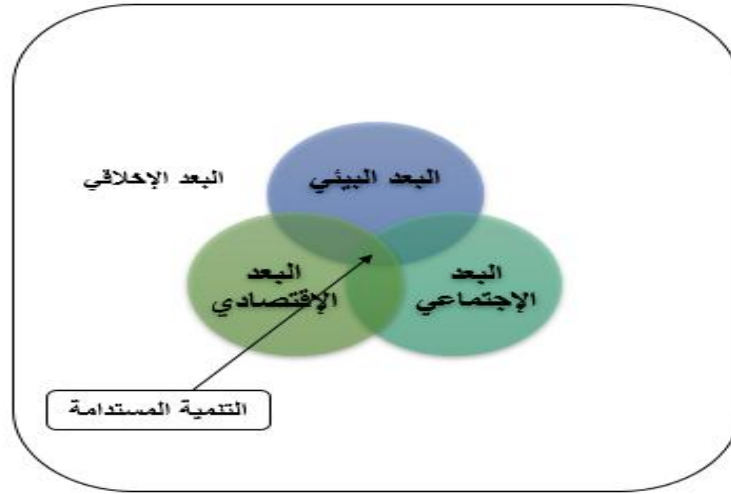
هناك العديد من التعريفات المتاحة التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة نذكر منها:

تعريف لجنة برونتلاند تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة سنة 1987 والذي نص على أن: التنمية المستدامة هي " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها" (النصر و مدحت ياسمين، 2017، صفحة 81) من خلال هذا التعريف نجد أن جوهره يكمن في ضرورة المحافظة على حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها الإنسانية.

وقد عرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" (غنيم و ماجدة، 2014، صفحة 25).

في حين عرفها ماهر أبو المعاطي على أنها: " هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات" (النصر و مدحت ياسمين، 2017، صفحة 81).

الشكل 03: مفهوم التنمية المستدامة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص60.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم التنمية المستدامة يركز على ما يلي (كافي، 2017، صفحة 56):

- حق الشعوب في استغلال الموارد البيئية من أجل الوصول إلى التنمية والرفق وذلك بالحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد والثروات البيئية.
- واجب الشعوب في حماية البيئة، والحفاظ عليها من الاستنزاف والاستهلاك غير الرشيد لثرواتها.
- اعتبار التنمية المستدامة عملية متكاملة بين البيئة والاقتصاد، ويتحقق هذا التكامل عن طريق جهود الأفراد في تبني مفهوم التنمية المستدامة.
- اتخاذ التوازن البيئي كقاعدة عند القيام بأي نشاط إنساني من أجل عدم الإخلال بالأنظمة البيئية.
- التنمية المستدامة هي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقة المتجددة.

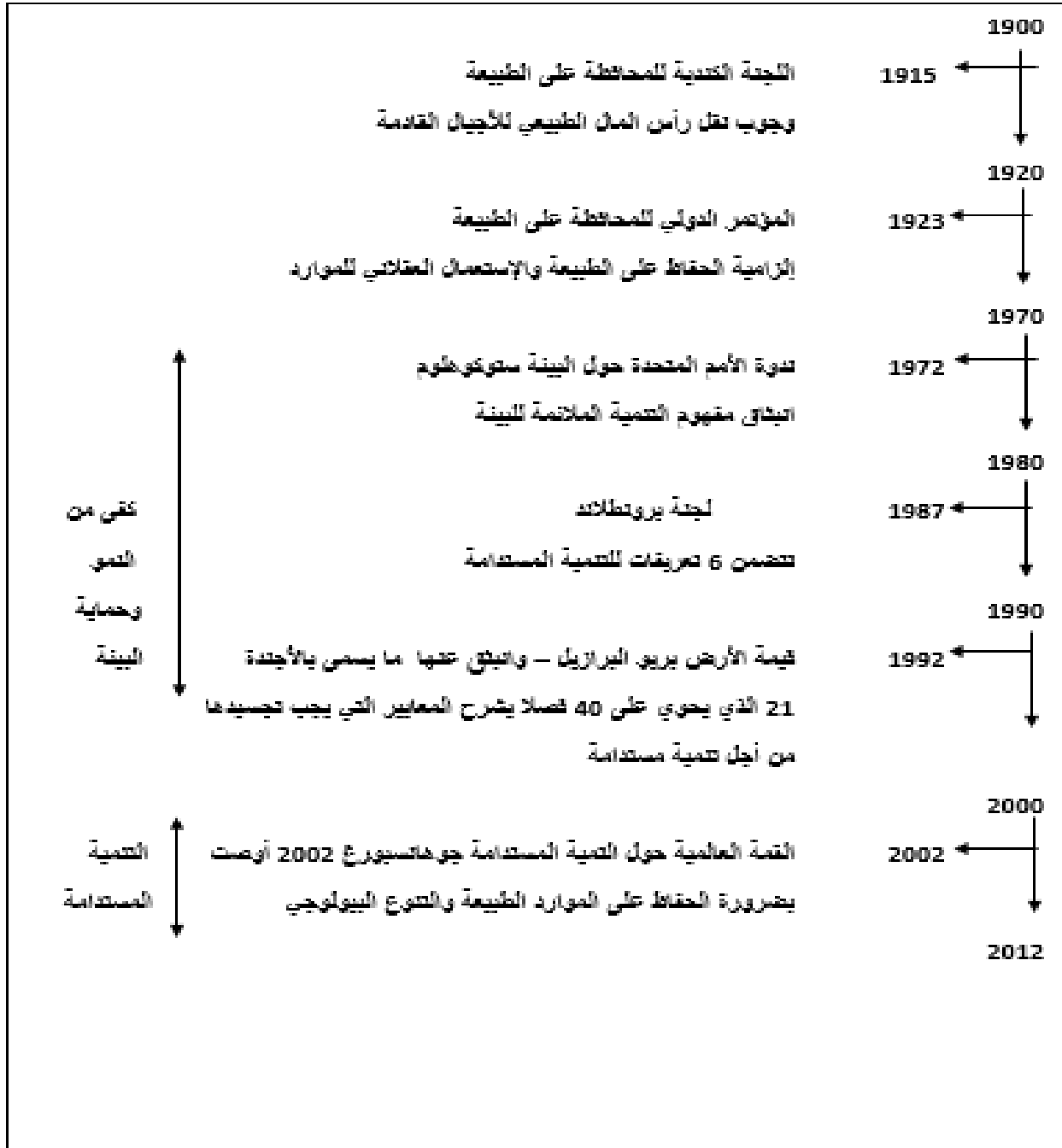
2.3 التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

تطور مفهوم التنمية المستدامة ما هو إلا انعكاس للتطور الحاصل في مفهوم التنمية والذي شهد جدلاً واسعاً على جميع الأصعدة، غير أن بداية ظهور هذا المفهوم كان على يد الاقتصاديين الأوائل الكلاسيك والذين حذروا من مشكلة الندرة في الموارد

الطبيعية والأضرار التي ستنجم عنها من إخلال للحاجيات بين الأجيال المتعاقبة، لبيدأ بعدها التفكير جديا بالاهتمام بالطبيعة وترشيد استخدام الموارد للأجيال الحاضرة والمقبلة، حيث كانت الأضرار البيئية الناتجة لها دافع كبير في العمل الجدي حتى الوصول إلى التنمية المستدامة.

والمخطط التالي يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة.

الشكل 04: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص46.

3.3 أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثل أهم أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي البعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد الاقتصادي وهناك من يضيف بعد آخر وهو البعد التكنولوجي أو كما يسميه البعض البعد المؤسسي، وسوف نتطرق لكل هذه الأبعاد على النحو التالي:

❖ **البعد الاقتصادي:** يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى وجود نظام اقتصادي ملائم للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى وجود سياسة تقييمية، لهذا السبب جاء تصور التنمية المستدامة لإدخال التكاليف الاجتماعية والبيئية في الحسابات الاقتصادية، بمعنى آخر فإن التنمية المستدامة أخذت بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والبيئية للتخلص من الأساليب التنموية التقليدية التي كانت تسعى إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار المشاكل المتحققة جراء ذلك على مستوى المجتمع والبيئة، ولهذا فإن الاستدامة وفق البعد الاقتصادي تتمثل بحماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر من خلال تضمين السياسات والخطط التي تتكفل بالاستمرار للأنشطة الاقتصادية المتصلة بالمجتمع والملائمة للهوية الثقافية له (دعير، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي نماذج مختارة فيتنام-رواندا-تشيلي، 2021، صفحة 13).

ويمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط التالية: (كافي، 2017، صفحة 77)

- استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة
- تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توظيف نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث.....)
- وضع موارد وميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياساتها.
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة (التكنولوجيات النظيفة، الاستهلاك الأخضر...)
- الاستثمارات المسنولة اجتماعيا التي تأخذ في عين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع المزمع تشييدها.
- المساواة في توزيع الموارد ويتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.
- التجارة العادلة دوليا: رفع حصة الفقيرة في التجارة الدولية

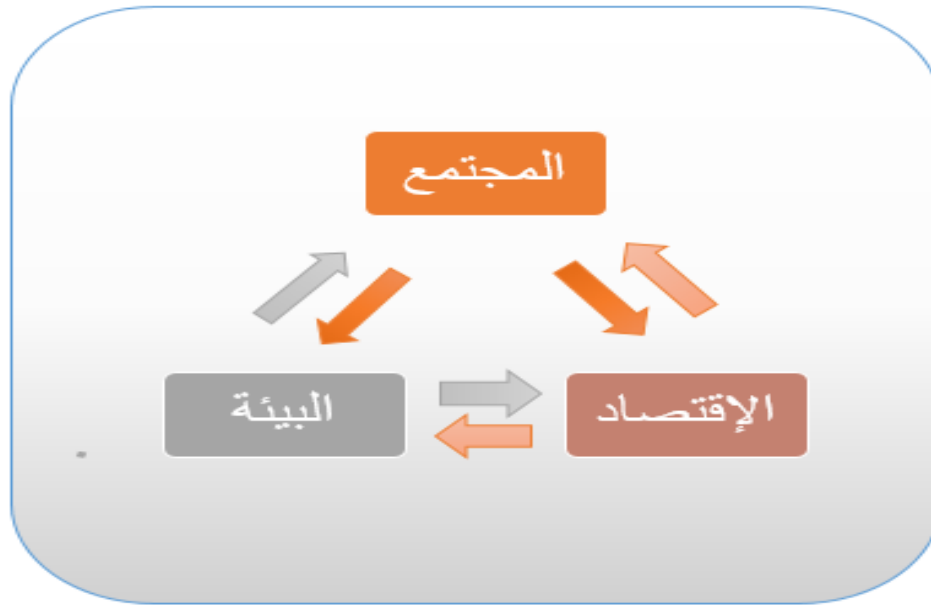
❖ **البعد البيئي :** لقد أصبحت البيئة محدا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول بما يمكن معه القول أن البيئة والتنمية أمران متلازمان خاصة في ظل الاهتمام المتزايد الذي حظيت به المتغيرات البيئية على المستوى العالمي نتيجة لتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول وانتقال الملوث عبر الماء والهواء بما يؤثر سلبا على صحة وحياة الكائنات الحية، وقد أكدت تقارير البنك الدولي على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء على الاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسة علوم البيئة، وهو ما يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وأيضا عدم قدرة النظام البيئي على التخلص من المخلفات والانبعاثات المتزايدة بما يكفل الحد الأدنى من الجودة البيئية واللازم للحفاظ على كل من حياة الإنسان والحيوان، ومن ثم فإن البعد البيئي للتنمية المستدامة يضم عددا من المستهدفات التي تتعلق بالمنظومة البيئية، والتي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة ، ومن أهم تلك المستهدفات ما يلي (الخالق، 2014، الصفحات 105-106):

- الحفاظ على البيئة الطبيعية والحد من استنزاف الموارد.
- نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
- الحفاظ على التوازن البيئي واستخدام التكنولوجيا النظيفة .

❖ **البعد الاجتماعي :** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على فكرة مفادها أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، إذ يرتكز على مبادئ أساسية كالعدالة الاجتماعية ورفض الفقر والبطالة، والتركيز على مبدأ الإنصاف بين

الأفراد والأمم والأجيال والتأكيد على أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتها بشفافية ودقة، ومن هذا المنظور الاجتماعي تعتبر التنمية المستدامة نشاطا متواصلا يهدف إلى الارتقاء بالقدرة على توفير الموارد والحقوق التي تمكن البشر من ضمان الرفاهية في العيش والحصول على الحاجيات الأساسية المتمثلة في المأكل والملبس والصحة والتربية والتعليم والسكن، والحصول على الخدمات والسلع الأساسية بشقيها العينية أو المعنوية، بالإضافة إلى المساهمة في الحياة السياسية لضمان وحماية الحقوق (دعير، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الراشد نماذج مختارة فيتنام-رواند-تشيلي، 2021، صفحة 11).

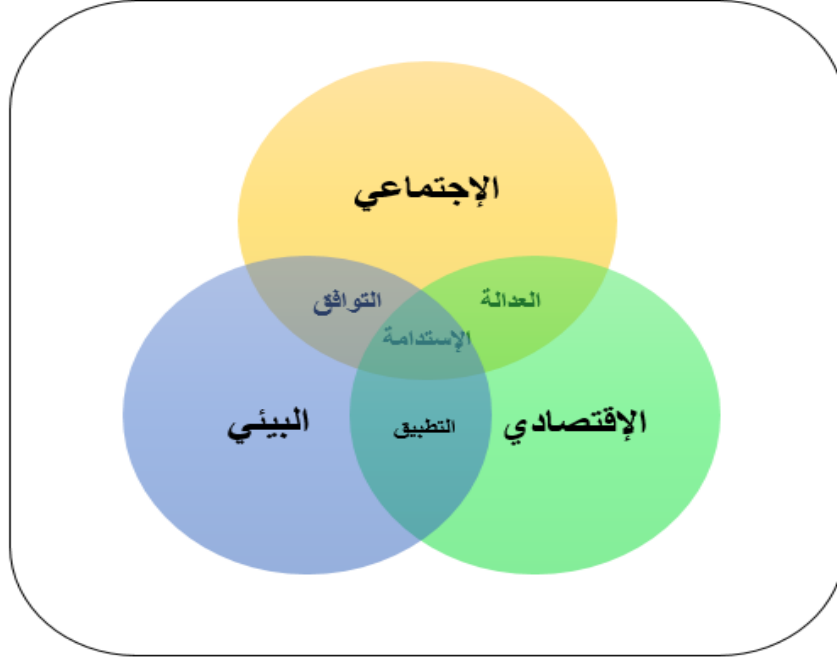
الشكل 05: أساسيات أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص59.

يقتضي الفهم السليم للتنمية المستدامة عدم حصرها في البعد البيئي فقط، بل هي إطار شامل يتجاوز التركيز على البعد البيئي فحسب لتشمل أيضا الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، فالتنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة ومتفاعلة بشكل متكامل ضمن منظومة موحدة تهدف إلى الاستخدام الرشيد للموارد وتحقيق التوازن بين مختلف عناصر البيئة والمجتمع والاقتصاد، كما وجب التأكيد على أن هذه الأبعاد لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تتداخل وتشكل منظومة متكاملة يمكن التعامل معها كوحدة موحدة وشاملة تخدم أهداف التنمية المستدامة، كما يمكن النظر إلى كل بعد على أنه منظومة فرعية تتكون بدورها من منظومات أصغر تسهم مجتمعة في تحقيق هذا الهدف، ويعكس هذا الطرح الفلسفة التي تقوم عليها التنمية المستدامة والتي تنص على ضرورة تحقيق التوازن والتفاعل بين أبعادها الثلاثة من خلال تبني سياسة عامة متوازنة وعقلانية تدعم الشمول الاجتماعي وتحقيق النمو والتنمية.

الشكل 06: تداخل وتكامل أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص80.

من المخطط يمكن صياغة بعض المعادلات

البعد البيئي + البعد الاقتصادي = التطبيق أي التعايش بين البيئة والاقتصاد

البعد البيئي + البعد الاجتماعي = التوافق أي بيئة يحتمل العيش فيها

البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي = العدالة

البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي + البعد البيئي = تنمية مستدامة

4.3 أهداف التنمية المستدامة:

تعد أهداف التنمية المستدامة إطاراً عالمياً متكاملًا اعتمدته الأمم المتحدة سنة 2015 ضمن ما عرف "بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، تحول عالمنا" والتي تضمنت 17 هدفا رئيسيا يندرج تحتها 169 غاية، وتهدف هذه الأجندة إلى استكمال ما تحقق من الأهداف الإنمائية السابقة، مع التركيز على تعزيز حقوق الإنسان وضمان تمتع جميع الأفراد بها دون استثناء، إضافة إلى ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين النساء كافة، كما الأمم المتحدة على ترابط هذه الأهداف وتكاملها بحيث لا يمكن التعامل معها بشكل منفصل نظرا لارتباطها بتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية ودعم استدامتها، وهذه الأهداف تتمثل في (النصر و مدحت ياسمين، 2017، صفحة 89):

- القضاء على الفقر بكافة أنواعه
- القضاء التام على الجوع وتأمين الغذاء
- الصحة الجيدة والرفاه
- التعليم الجيد من خلال ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة

- المياه النظيفة والنظافة الصحية من خلال إتاحتها للجميع
- ضمان طاقة نظيفة وبأسعار معقولة للجميع
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد من خلال تعزيز النمو الاقتصادي
- الصناعة والابتكار والبنية التحتية
- الحد من أوجه عدم المساواة وذلك بتقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.
- بناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.
- العمل المناخي من خلال اتخاذ أفعال وتدابير عاجلة لتحسين المناخ
- الحياة تحت الماء المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات التي تعيش فيها
- الحياة البرية حماية وتعزيز ترشيد الاستخدام الأمثل والمستدام للبيئة والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي
- السلام والعدالة والمؤسسات القوية من خلال تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع.
- تقوية وسائل تنفيذ عقد الشراكة لتحقيق الأهداف.

5.3 أهمية التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة بمثابة المفتاح لبناء مستقبل مزدهر ذلك أنها تمثل جسر يربط بين الأجيال الحالية والقادمة، إذ تضمن استمرار الحياة الإنسانية وتمكين الأجيال المقبلة من العيش بكرامة كما تضمن استخدام الموارد بشكل مسئول وتحافظ على التنوع البيئي، وهي تحقق التوزيع العادل للموارد داخل الدولة وبين الدول المختلفة، وتكمن أهميتها في قدرتها على تقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية من خلال خفض التبعية الاقتصادية وتوزيع الإنتاج بشكل متوازن وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات التعليم وخفض معدلات الأمية بالإضافة إلى توفير رؤوس أموال ورفع الدخل الوطني.

4. مساهمة المقاولاتية في تحقيقي التنمية المستدامة:

1.4 مفهوم المقاولاتية المستدامة:

يعد موضوع المقاولاتية المستدامة أحد المجالات التي لاقت انتشارا واسعا واختلافا في وجهات النظر ذلك أنه يمثل تقاطع جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمثل بدورها الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة، وعليه سنحاول التطرق لبعض التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم:

عرفها "Shepherd and Patzelt" "على أنها التركيز على الطبيعة ودعم الحياة والمجتمع في السعي وراء الفرص المتصورة لإيجاد سلع وخدمات وعمليات مستقبلية لتحقيق مكاسب تشمل المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، الاقتصاد والمجتمع"(ساحلي ل.، 2023، صفحة 152)

حيث عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المقاولاتية المستدامة على أنها "الالتزام المستمر لعالم الأعمال بالتصرف بطريقة خلاقة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة، عائلاتهم، المجتمع المحلي، العالم وكذا الأجيال القادمة"(هنداوي و خماس، 2022، صفحة 83).

من خلال التعريف التي أعطيت للمقاولاتية المستدامة نجد أن أغلبها يتفق على أنها تعمل على تعزيز أبعاد التنمية المستدامة فهي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات المحلية ، وعليه أمكننا تعريفها على أنها العمل على إنشاء مشاريع مقاولاتية تسعى بوضوح إلى غرس الغايات البيئية والاجتماعية في المشروع المقاولاتي بمعنى أن المشروع لا يسعى للربح فقط بل أيضا يسعى لتحقيق أثر إيجابي في الجانب البيئي والاجتماعي.

2.4 أبعاد المقاولاتية المستدامة:

يمكن حصر أبعاد الرئيسية للمقاولاتية المستدامة في أربعة عناصر أساسية وهي (ساحلي ل.، 2023، صفحة 154):

- **البعد الاقتصادي:** ويتجلى في تركيز المقاولات المستدامة على الجانب المالي حيث تهدف للربح دون استنزاف الموارد الطبيعية حيث هناك العديد من المقاولين الذين يضعون الربحية في صميم أولوياتهم عند تصميم المشاريع المقاولاتية وحسب الكثير من الباحثين لا يمكن اعتبار هذه الفئة ضمن المقاولاتية المستدامة، وعليه فإن اعتبار هذا البعد ضمن المقاولاتية المستدامة يعد أمرا مهما كما أن المشروع يجب أن يكون مجديا اقتصاديا.

- **البعد الاجتماعي:** في الماضي كان الاعتقاد السائد في المنظمات لسنوات طويلة على أن مساهمتها تقتصر في الجانب الاجتماعي على بعض الأنشطة التقليدية مثل توفّي فرص العمل ودفع الضرائب وتطوير المنتجات، غير أنه ومع تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية أدى إلى تغيير كامل في هذه النظرة الضيقة، حيث أصبح الاهتمام يمتد إلى قضايا أخرى تمس المجتمع، كحقوق الإنسان وتعزيز التماسك الاجتماعي والتكافل والاهتمام بقضايا عمالة الأطفال القصر.

- **البعد البيئي:** أصبح البعد البيئي محور اهتمام منظمات الأعمال اليوم وذلك بالنظر لطبيعة الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة وإمكانية الاستخدام المتعدد، وعليه بات الحفاظ عليها وترشيد استخدامها أمرا ملحا حيث أصبح التركيز على هذا البعد أولوية لضمان حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة أفضل، ومع ذلك فإن التركيز المفرط من بعض المنظمات الرائدة على مفهوم التنمية المستدامة قلل من التركيز على جوهر المقاولاتية نفسها فالبعد البيئي هو أحد أركان المقاولاتية المستدامة ويجب أن يتكامل مع الأبعاد الأخرى.

- **البعد الثقافي:** إن الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع ومنع اندثاره يعد بعدا رابعا في المقاولاتية المستدامة حيث يعكس فهم المجتمع لقيمه وهويته حيث تتيح المقاولاتية المستدامة للمنظمات أن تعزز الترابط الاجتماعي وتحافظ على القيم المحلية، وذلك عبر إدماج الثقافة في إستراتيجيات العمل إذ أن الثقافة تؤثر في جميع أبعاد المقاولاتية المستدامة التي ذكرت سابقا لذلك من الضروري تحقيق التوازن بين التنوع الثقافي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية والجدوى الاقتصادية.

3.4 دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة:

تبرز المقاولاتية كعامل محوري في تحقيق التنمية المستدامة نظرا لتعدد أبعاد هذا القطاع وتأثيره الواسع، حيث تظهر مساهمة المقاولين في قدرتهم على ابتكار حلول مستدامة وهو ما يبعث على إنشاء العديد من المشاريع ذات القيمة الاقتصادية ، كما أنها تساهم في تغيير ثقافة المجتمع نحو تبني الثقافة المقاولاتية وإقبال الأفراد على إنشاء المشاريع المقاولاتية التي تساهم في الحد من هجرة الأدمغة وأصحاب القدرات والأفكار من خلال إتاحة الفرصة لهم لإنشاء مؤسسات خاصة بهم وتوظيف أفكارهم بكل أريحية وحرية في بيئتهم التي يعيشون فيها (مقداد، 2023، صفحة 72).

تعمل المقاولاتية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة حيث تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر توفير فرص عمل وتحفيز وتشجيع النشاط التجاري مما ينجم عنه تقليل نسب البطالة ويزيد الدخل، كما تعزز من استهلاك المنتجات والخدمات المحلية مما يؤدي إلى تقوية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع الدخل على المجتمع، أما في جانبها البيئي تساهم المقاولاتية في تبني نهج مسئول نحو الطبيعة والمجتمع، مما يؤدي إلى ضمان جدوى اقتصادية ويعزز الرفاهية، وعليه تقع على عاتق أصحاب المشاريع المقاولاتية مسؤولية وضع استراتيجيات للحد من الأثر البيئي وتحسين استغلال الموارد وحمايتها لضمان استدامة القطاع. (بوقرة و مرمي، 2025، صفحة 234).

5. خاتمة:

في الختام وبعد التطرق لهذا الموضوع المهم يُمكن القول أن المقاولاتية لم تعد مجرد أداة لتحقيق الربح المادي أو دفع العجلة الاقتصادية التقليدية كما يعتقد الكثيرون، حيث أصبحت ركيزة أساسية وعنصراً حيوياً مهماً لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. بفضل روح المبادرة، وعملها على البحث عن الابتكار المستمر وكذا التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أن أبعاد المقاولاتية مكتملة ومتداخلة مع أبعاد التنمية المستدامة، وعليه فإن أهمية المشاريع المقاولاتية لا تكمن في تحقيق الربح فقط بل هي تعمل على توفير حلول مبتكرة للمشاكل البيئية والاجتماعية، ومنه فإن المقاولاتية تساهم في إرساء أسس مستقبل أكثر استدامة وعدالة من خلال الاستثمار في الفكر المقاولاتي المستدام والذي لم يعد خياراً رفاهياً، بل هو استراتيجية حتمية لبناء اقتصاد مرن وقادر على الصمود، يضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في العيش بيئة آمنة ومزدهرة

نتائج الدراسة:

من خلال التطرق لمفهوم المقاولاتية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة أمكننا التوصل إلى :

- تزايد الاهتمام بموضوع المقاولاتية و المقاولاتية المستدامة من طرف الباحثين والخبراء.
- أصبحت المؤسسات المقاولاتية تنظر إلى مواردها بمنظور استراتيجي من خلال إدخال مفهوم التنمية المستدامة في جميع أنشطتها وعمليات الإنتاج.
- التنمية المستدامة لا تقتصر على البعد البيئي فقط
- يتفق أغلب الخبراء على أن المقاولاتية المستدامة تعمل على تعزيز أبعاد التنمية المستدامة فهي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات المحلية.
- أضحى من الضروري الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات بالنظر لمعدل نموها الكبير على مستوى العالم وكذلك لأهميتها في تنمية الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة.

التوصيات:

- العمل على نشر الثقافة المقاولاتية المستدامة عبر مختلف الوسائط الممكنة
- تشجيع التدريب والتعليم المقاولاتي لدى الشباب
- العمل على تنويع مجالات المقاولاتية المستدامة.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- الرحمانى، هاجر بوزيان، 2022، المقاولاتية، العالم يقرأ، عين تموشنت، الجزائر.
- دغير، سيف ضياء، 2021، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد نماذج مختارة فيتنام-رواند- تشيلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، العراق.

- غنيم، عثمان محمد، و أبوزنط، ماجدة، 2014، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- كافي، مصطفى يوسف، 2017، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أبو النصر، مدحت و محمد، ياسمين مدحت، (2017)، التنمية المستدامة مفهوما-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- عبد الخالق، عبير، 2014، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الأطروحات:

- دعير، سيف ضياء، (2021)، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد نماذج مختارة فيتنام-رواند-تشيلي، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق.

المقالات:

- بوقرورة محمد، و مرمي مراد، (2025)، المقاولاتية السياحية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مجموعة من المقاولات السياحية بولاية سطيف، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 9، (العدد 2)، ص 230، 234
- ساحلي، لزهرة وآخرون، (2023)، دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة 2006-2019، مجلة إضافات اقتصادية، مجلد 7، (العدد 1)، ص 152، 151، 154
- بوحجر، رشيد و العكازي، فاطمة الزهراء، (2023)، دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، مجلد 5، (العدد 2)، ص 114.
- هنداي، محفوظ و خماخم، رمضان، (2022)، دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 5، العدد (1)، ص 83
- مقداد، زينة، (2023)، دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة المحلية بين الواقع والتحديات، مجلة بحوث في القانون والتنمية، المجلد 3، العدد (1)، ص 72.